الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

في العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم الحادي عشر

فلك الدين كاكايي

المصالحة العربية الكردية:

اذ يجري الحديث عن المصالحة العامة في العراق قلّما يتطرق احد الى المصالحة العربية الكردية، وفيما اذا انجز بعضها أو كلها؟

فالسؤال الأول: هل كانت ثمة مشكلة عربية – كردية؟

كانت ... لكن كيف ومتى نشأت؟ وما مفهوم المصالحة على هذا الصعيد؟

قبل الشروع بالمقال أعود لأذكر (٤) مستويات للمصالحة المنشودة في العراق:

١-مستوى المصالحة العربية الكردية، وما يتضمن من مصالحة الشعوب والمكونات العراقية الأخرى: التركمان، الآشوريين، الكلدان، السريان وغيرهم.

٢-مستوى مصالحة المتعرضين للتمييز الطائفي في عهد النظام السابق، لاسيما الشيعة.

٣-مستوى التصالح مع البعثيين (أو بقاياهم).

٤-مستوى المصالحة بين الدولة من جهة والمجتمع والمواطنين من جهة أخرى.

هذه المستويات تستلزم أعادة قراءة الماضي القريب لاسيما خلال القرن العشرين، ومقارنة الماضي بالعهد الجديد لما بعد عام ٢٠٠٣.

وسنتحدث عن مغزى (المساءلة) واهميتها خلال الحديث عن المصالحة، لأن أية عملية تصالحية تفترض الأنتهاء من مناقشة ماتعرضت له أطراف هذا التصالح، وكيفية معالجة الماضي، وسبل مساءلة هذا الماضي.

إن ما مضى، لم يمض!

ثبت ان السياسة المعروفة سابقاً بـ(عفا الله عما سلف) كانت عقيمة ولم ينتج عنها تقدم مفيد سوى حصول البعض على العفو والتسامح من المجتمع، بطريقة تشي بخلاص هؤلاء من المساءلة والعقاب بينما كان الضحايا الأبرياء وذووهم يحصدون الريح والشوك، ويتعذبون لوحدهم، فلم يواسيهم أي انصاف أو عدالة. لذلك كانت الجذور العقيمة للازمات والتوتر والمصادمات تبقى مطمورة سرعان ما تنبت من جديد. أما طريقة تجفيف هذه الجذور فهي العدالة لا غيرها. إن عملية المساءلة تتضمن سؤال الشخص المتهم قانونياً أو معنوياً سياسياً في الأقل لكي يجيب الضحايا عن أسباب ما فعل بحقهم. من هنا قيل حقاً ان (لا سلام بدون عدالة). فإذا مَرّ المذنبون والمجرمون والمتهمون مرور الكرام دون مساءلة، حتى ولو سياسياً أو أجتماعياً فإنه يعني ان (مامضى لم يمحض) بل بقي يأخذ بتلابيب أفراد المجتمع والضحايا الذين ينظرون على مضض الى الجلادين وقد أفلتوا من أية مساءلة.

وثبت بأن اصدار قرارات (عفى الله عما سلف) كانت تغطية لأمور أعظم، لأن الناجين من المساءلة والعقاب كثيراً ما يعودون إلى نفس السلوك السيئ السابق ازاء المواطنين والاستخفاف بقيم الانسانية والعدالة.

شاهدنا نماذج كثيرة عن ذلك كما تجلّى في الكثير من أنصار النظام السابق الذين افلتوا من المساءلة والعقاب عما أرتكبوه عام ١٩٦٣ فعادوا عام ١٩٦٨ حتى ٢٠٠٣ ليرتكبوا ماهو أشنع وافظع. فلو شهد العراق مساءلة قضائية علنية للمتهمين في أنتهاكات عام ١٩٦٣ لكان ذلك رادعاً للحيلولة دون تكرار أنتهاكات عهد ١٩٦٨.

فتراكمت سلبيات الأزمة الداخلية العراقية سياسياً واجتماعياً وفكرياً ونفسياً حتى صارت كابوساً ثقيلاً تطلب تدخلاً عسكرياً دولياً لازاحته عن صدر الشعب واحزابه ومكوناته عانت من الأنتهاكات الخطيرة عام ١٩٦٣ أحزاب وقوى سياسية ديمقراطية يسارية وقطاعات جماهيرية واسعة، واغلبية الشعب الكردي. كانوا جميعاً شركاء في المحنة والمآسي.

مساءلة مابعد ٢٠٠٣:

إلاّ انه منذ مايزيد عن ٤٥ عاماً لم تتحقق اية مساءلة قضائية أو حتى سياسية معنوية في العراق، حتى أزيح النظام عام ٢٠٠٣ فتشكلت المحكمة الجنائية العليا العراقية التي حاكمت بعض المتهمين الرئيسيين. إلا ان كثرة من المشتركين في الجنايات الكبرى والانتهاكات ضد الانسانية ما زالت بعيدة عن المساءلة.

ولم يجر حتى الآن فرز دقيق صحيح لمن اذنب فعلاً ومن كان مع التيار سياسياً او اجتماعياً بدافع العيش فحسب. وحين يتطرق الحديث الى التصالح مع البعثيين يقال لك من أجهزة الدولة والمؤسسة السياسية أننا يجب تعريض المتهمين فقط الى المساءلة وليس الأبرياء؟ لكن من هم المتهمون؟ ومن هم الأبرياء؟

مصالحة عشائرية:

بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ تشكلت لجان شعبية في مختلف أنحاء العراق، حتى في بعض محلات بغداد لتسوية القضايا عشائرياً، وبذلك كان المشتكون والضحايا يتخلون عن حقوقهم لقاء تسويات عشائرية. أظن ان بعض الناس لجأوا إلى هذه الوسيلة بعد ان يئسوا من تحرك الكتل والأحزاب السياسية المهيمنة فعلياً، التي عجزت حتى الآن عن تقديم برنامج لمساءلة جدية (باستثناء المحاكمات المذكورة) بغية تسوية المشكلات التي يعانيها جميع الضحايا وذووهم مثلما يعانيها الكثير من البعثيين أو المحسوبين عليهم لأن مشكلاتهم ظلت معلقة فعانى بعضهم الحرمان والتمييز لأسباب كان سيقيم تلاقيها لو جرت مسألة جدية واسعة، بينما أستفاد بعضهم مما وفرته قوانين الاجتثاث ثم المساءلة وغيرها، واستفادت أحزاب وقوى سياسية في الحكم من بعض البعثيين وزجت بهم في مرافق واعمال الدولة والمؤسسات العسكرية والأمنية بدون تصفية مشكلاتهم.

جرى ذلك في بغداد والوسط والجنوب، مثلما جرى أحياناً في إقليم كردستان. وأستفاد البعثيون من الخلافات السياسية وتسللوا إلى المؤسسات المختلفة حتى الحزبية منها، وكان تصرفهم سبباً من أسباب حدوث اصطدامات وقتال داخلي. ٢٠٠٦-٢٠٠٨ .

واثبتت الأحداث الدامية ٢٠٠٦-٢٠٠٨ خطورة بقاء هذا الوضع سائباً بدون مساءلة وتدقيق وفرز.

يحاول بعض مؤيدي النظام السابق ان يبرروا الانتهاكات والجنايات في عهد النظام بحجة ان عهد مابعد ٢٠٠٣ شهد ايضاً احداثاً دامية ومآسي وقتلاً. إلاّ انه مهما كانت جرائم مابعد ٢٠٠٣ شنيعة فإنها لاتبرر ولا تزكي ماحصل قبل ٢٠٠٣ من قتل جماعي وابادة وتطهير عرقي (جينو ساید) واستعمال الغازات السامة واعتقال المواطنين وإبقاء مصيرهم مجهولاً حتى اليوم ... وغيره.

إن مايقع حالياً لا يبرر الماضي. فاذا ما وقعت جرائم الآن وكان الفاعلون معروفين فمن المفروض والواجب تقديمهم إلى المساءلة والمحاسبة امام القضاء العادل لينالوا العقوبة.

صحيح أن ما بعد ٢٠٠٣ شهد أحياناً مايشبه حرباً اهلية وحشية فمن هم الفاعلون؟

ومن هم المسببون؟ يمكن بحث ذلك اعلامياً وسياسياً إلاّ أنه لا يكفي بل ينبغي ان يمتلك العراقيون الجرأة لفتح ملفات المساءلة والحساب دون تمييز. فالأميركيون مثلاً قدموا بعض جنودهم وضباطهم الى المحاكم لكونهم ارتكبوا جرائم بحق الأنسان خارج ماكان متاحاً لهم عسكرياً اثناء القتال. ونال بعض المتهمين عقوبات مشددة تصل الى عقوبة الاعدام.

المصارحة وكشف الحقيقة:

ما لايقل أهمية من المساءلة القضائية هو المصارحة مع فئات أدنى من المتهمين، واشتراك هؤلاء في جلسات أو برامج (مصارحة) تامة والأعتراف بالأخطاء، وخاصة تخطئة وادانة الجنايات الكبرى للنظام السابق.

ان كشف الحقيقة، كما كان يجري في عمليات المساءلة في جنوب أفريقيا، أسلوب ناجح لمعالجة بعض المشكلات المتبقية، تلك التي قد لاتقدم لمساءلات قضائية. وقد تكون هناك درجات متفاوتة من العقوبات القانونية، اذ ليس من المطلوب الحكم بأعدام الجميع او فرض اية عقوبة سلفاً، بل ينبغي ان يحال كل شيء للمحاكم وحكمة القضاة وعدالتهم.

فاساليب المساءلة عديدة: محاكمات قضائية، أو مصارحات أمام الناس، او اصدار بيانات بالاعتراف بالأخطاء... الخ! وربما هذه المساءلة مفيدة للمتهمين أنفسهم ايضاً خاصة اذا ثبتت براءتهم أو نالوا درجات مخففة من العقوبات وغير ذلك.

أليس هناك أسلوب أفضل في حل المعضلات غير أسلوب شد الحبل؟

كاظم حبيب

يزداد القلق في صفوف الأوساط الشعبية، وبشكل خاص في صفوف القوى الديمقراطية والأوساط الثقافية العراقية في الداخل والخارج من الغيوم المتلبدة في سماء العراق وأكثر من أي وقت مضى، ومن تزايد التراشق أو اتخاذ إجراءات متبادلة أو تصريحات من الطرف الحكومي في بغداد والطرف الحكومي في أربيل ، التي لا تساعد في كل الأحوال على توفير المناخ المناسب لحل المعضلات القائمة.

يبدو أن البعض يراهن على خلط الأوراق والتمتع باحتمال الصيد في الماء العكر. ومثل هذه الأساليب استخدمت في السابق وأدت إلى عواقب وخيمة على الشعب العراقي بكل مكوناته وضاعت الكثير من المكاسب بفعل تلك الصراعات وتحولها إلى نزاعات دموية.

الأسلوب الوحيد والأمثل في حل المعضلات هو أسلوب الحوار والجلوس إلى طاولة المفاوضات وليس محاولة السير على أسلوب جر الحبل، إذ ليس في هذا أي رابح، بل إن الجميع خاسرون. ومن لا يصدق ذلك عليه أن ينظر إلى تاريخ العراق الحديث منذ تأسيس الدولة العراقية حتى سقوط الدكتاتور الأهوج صدام حسين.

نحن بحاجة إلى عقلانية في معالجة الأمور بعيداً عن التعصب القومي العربي أو الكردي، إذ كلاهما يقود إلى مزيد من التوتر التباعد والتوجه صوب التفكير باستخدام اسلوب كسر عظم، لن يربح منه أي طرف.

أليس المفروض أن نفكر، كيف تمكنت مجموعة من البعثيين والقوميين والإسلاميين في الحصول على الأغلبية في مجلس محافظة نينوى وأن تشكل مجلس المحافظة بالتحالف مع قوى أخرى، وبعيداً عن قائمة الحدباء المتآخية؟ لهذا الامر ألا يجعلنا نفكر بارتباط هذه النتيجة بسياسة غير سليمة مورست من قبل القوى الكردستانية التي كان لها تأييد جيد في محافظة نينوى ولم تستطع كسب الرأي العام هناك، رغم مرور عدة سنوات على وجودهم في الموصل؟ أعتقد جازماً بأن المسؤولين الكرد في محافظة نينوى قد ارتكبوا الكثير من الأخطاء والتي ساعدت في وصول مجموعة من القوميين والبعثيين الأكثر مناهضة للكُرد إلى مجلس محافظة الموصل. وهي مشكلة يفترض أن تُقيم بصورة جديدة ومن قبل القوى الكردستانية المشاركة في حكومة الإقليم ومن الأحزاب السياسية الكردستانية عموماً.

أوضاع العراق الراهنة لا تحتمل ممارسة لعبة جر الحبل من الطرفين على مستوى العراق أو على مستوى المحافظات، ولن تنفع سياسة إدارة ظهر البعض للبعض الآخر، إذ لن يستفيد منها سوى أعداء الشعب العراقي المتربصين له بالمرصاد والذين بدأوا فعلاً بتوجيه ضربات جديدة للأمن الهش في بغداد والموصل وفي غيرهما من المدن.

الحكومة العراقية التي دعمت محافظ الموصل أثيل النجيفي، في تصلبه، وفق التصريح الذي أدلى به، لن تساعد على إيجاد حلول عملية للمشكلات القائمة ولن تنهي مقاطعة قائمة الحدباء المتآخية، كما أن المقاطعة وعدم فسح المجال لمحافظ الموصل في الوصول إلى احتفال في بعشيقة هو الآخر لن يعالج المشكلة، بل يزيدها تعقيداً ويدفع بالأمور إلى الصدام غير المبرر، كما أن التصريح بأنهم لن يسمحوا للإدارة في نينوى أن تشرف على الأقضية الكردستانية، أي تلك التي يجري الحوار بشأنها حالياً وبمساعدة الأمم المتحدة لن تعالج الأمور بالحكمة المطلوبة.

استخدام العقل والحكمة والهدوء هو الطريق الوحيد لمعالجة مشكلات العراق الراهنة والمستقبلية وليس بجر الحبل من أي طرف كان!

أزمة الثقة بين المواطن العراقي والمؤسسة السياسية والإدارية

ناجي الغزي

انعكاسات الواقع العراقي

عندما تتلمس الواقع العراقي وتتصفح وجوه الناس وتستنطق شفاههم تجد هناك أزمة ثقة بين المواطن والمؤسسة السياسية والإدارية، والثقة بين المواطن والمؤسسة تنشأ دائماً من خلال ماتحققه المؤسسة السياسية (الحكومة) من آمال وطموحات واحتياجات المواطن،وإنتماء المواطن وولائه لتلك المؤسسات مرهونا بتحقيق متطلباته الحياتية، وإذا فشلت الحكومة في ذلك فهي تفقد مصداقيتها وثقتها لدى الشعب، واستعادة الثقة بين الطرفين فهي تحتاج الى عهد موثوق من جانب الحكومة ووجود حقيقي في الشارع وتعامل مسؤول وجاد بينها وبين المواطنين لتكون معبرة عن هموم وإحتياجات المواطن بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية.

والحكومة الناجحة هي التي تسمح لوزرائها ومسؤوليها بالنزول الى الشارع لملامسة هموم المواطنين والاستماع الى أحتياجاتهم الضرورية والعقبات التي تواجه حياتهم اليومية. قبل المسؤولين هو إعطاء فرصة لخصوم العملية السياسية والحكومة بالطعن بمشروعات الحكومة وتوجهاتها السياسية.

ومشكلة الأزمة تكمن في عدم الايفاء بالوعود والعهود التي قطعتها المؤسسة السياسية والإدارية على نفسها في حملاتها الانتخابية من برامج وشعارات، بتوفير الاحتياجات الإداري ة والخدمية الرئيسة التي يحتاجها المواطن وهي الامن والصحة والطرق والمواصلات والأسكان والتعليم والرغيف اليومي. والمواطن يتطلع الى تلك الوعود التي لم يتحقق الكثير منها، وذلك ما يجعل في أزمة ثقة حقيقة. والمواطن لايستطيع الانتظار الى رؤية ايجابية مستقبلية طويلة الإمد، لانه بحاجة الى رؤية قريبة جداً تحقق له إشباع حاجاته ورغباته الضرورية.

أسباب أزمة الثقة
اسباب تاريخية

هناك عدة أسباب لأزمة الثقة وأنعدام المصداقية بين المواطن والمؤسسة السياسية والإدارية، ومن هذه الاسباب ما تعود الى ما قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة أي الى فترة الاحتلالات الصفوية والعثمانية والبريطانية وما خلفته من أزمة ثقة عالية بين المحتل الطامع بثروات الوطن وبين المواطن الفقير الذي يتطلع الى الاستقلال والاستقرار والتمتع بثرواته الطبيعية. وبعد ذلك جاءت سلطة العائلة المالكة التي نُصبت على عرش العراق بغير إرداة الشَعب وملكت العراق وأهله وتنعمت بثرواته بصورة كبيرة ، وما صاحبها من مؤامرات وانقلابات عسكرية وتحولات سياسية تركت اثارا إجتماعية وإقتصادية وثقافية سيئة. وبعد كل تلك الأحداث جاء نظام دكتاتوري أغتصب السلطة وحكم العراق وشعبه لاكثر من ٣٠ عاماً، وكان النظام الدكتاتوري أشد وطأة على الناس حيث لم يكن مسؤولا وقتها عن احتياجات الشعب ولم يشعر بهموم الناس، بل كان همه هو البقاء في السلطة.

- في ظل التحول السياسي

في خضم التطورات الجديدة والتحول الديمقراطي في العراق هناك أسباب آنية واقعة في الشارع السياسي، تتلمسها من خلال معاناة الناس وهمومهم اليومية، في خدماتهم ومتطلباتهم وغذائهم. وتعود ازمة الثقة بين المواطن والحكومة الي الوعود الوردية التي تعطيها الحكومة للمواطنين وقد أثبتت الايام أن الكثير من تلك الوعود لا اساس لها من الصحة ولا محل لها من الواقع فهي مجرد كلمات وشعارات لا تسمن ولا تغنى من جوع. والعملية السياسية في العراق الجديد خلفت للمواطن محاصصة حزبية تركت تداعيات كبيرة على الحياة السياسية والإدارية والخدمية. فالتعثر الحاصل في الخدمات العامة هو تعبير عن الإدارة السيئة والترهل لاغلب مؤسسات الدولة الإدارية والخدمية. وذلك يعود الى عدم توافر الخبرة والمهنية الكافية لإدارة مفاصل الدولة وكذلك ضعف الرقابة والمتابعة لاداء عمل تلك المؤسسات. إضافة الى وجود الفساد الإداري والمالي بشكل كبير وواضح في تلك المؤسسات، الامر الذي نخر جسد الدولة وشوه صورتها وأفرغ الدولة من هيبتها وشكلها. تلك السلوكيات والاخفاقات السيئة جعلت البلاد والعباد في أزمة ثقة حقيقية مع الحكومة ومؤسسات الدولة.

افرازات التجربة الانتخابية

وفي ظل التحول السياسي والتجربة الانتخابية، أقسمت الحكومة على أن تؤدي مهامها بما يلائم طموح الشعب ، وأن أي خلل في اداء تلك المهام والوظائف يعد خرقا وتقصيرا في حقوق الناس. وعلى الناس إعادة النظر فيما طرحته من ثقة ورؤى وتصورات في صناديق الانتخابات.

لأن الأداء السياسي والإداري بالنتيجة لم يرض طموحاتهم ولم يلب أحتياجاتهم الإدارية الخدمية. واليوم الفرد العراقي يعيش حالة من تطور الظواهر التي تهدد حياته وتهزم طموحاته بالحياة، وهي" الفقر والبطالة وأزمة السكن ". فقد تجاوزت البطالة أعداداً كبيرة في صفوف الشباب بكلا الجنسين فهناك آلاف من الخريجين وغير الخريجين يتربعون على قارعات الطرق تعصف بأفكارهم هواجس عقيمة ليس لها حدود، ربما تؤدي الى ضياع حقيقي لهم ولمجتمعهم. وكذلك قلة السكن وسوء صلاحيته للاستخدام الأدمي، وإنعدام توفر المياه الصالحة للشرب، وإنقطاع التيار الكهربائي. كل تلك الظروف تؤدي بالمواطن الى حالة من اليأس بالأستمرار الحقيقي للحياة وفقدان الثقة بالمؤسسات السياسية والإدارية التي هي مسؤولة عن احتياجاته.

الصراعات السياسية وآثارها

هناك أسباب جوهرية تكرس حالة أزمة الثقة بين المواطن والمؤسسة السياسية والإدارية، وهي الفوضى الحزبية والصراعات السياسية بين الكتل والاحزاب والتيارات التي تشارك في العملية السياسية. فالكثير من تلك الصراعات ألقت بظلالها الثقيلة على تأخير الخدمات الضرورية وتعطيل القرار السياسي للحكومة، وهي المسؤولة عن تصريف الخدمات وتوفيرها. وتلك الصراعات تهدف الى تعطيل عمل الحكومة وفشلها، وتعجيز المواطن وزيادة تذمره من السلطة الحاكمة صاحبة القرار، لكي تخسر ثقة المواطن بها وتضيع عليها فرصة الفوز في الانتخابات القادمة وتتحطم جهودها أمام صخرة الصراعات السياسية.

وعلى الرغم من وجود برلمان منتخب الا أن هذا البرلمان لايمثل الوجه الحقيقي للشعب لأنه بعيد كل البعد عن طموحات الشعب العراقي وهمومه ومتطلباته. والبرلمانات في كل دول العالم تمثل صوت الشعب الحر وعيونهم الرقابية على سير عمل الحكومة. في حين نرى أن البرلمان العراقي لم يقم بدوره الحقيقي، حيث نرى هناك تصادمات وتجاذبات وغزل سياسي بين الكتل في أغلب التشريعات القانونية. فهناك الكثير من القوانين الضرورية المعطلة تحت قبة البرلمان بسبب التصادمات والصراعات السياسية ومن أهم تلك القوانين التي تهم المواطن مباشرة هو قانون الاحزاب العراقية وهذا الاخير يعتبر قيمة العمل السياسي والقانوني والشرعي والمنظم للحياة السياسية والديمقراطية في أي بلد.

تلك السجالات الكلامية والصراعات السياسية وتجاذبات المصالح الحزبية الضيقة ساعدت على توسيع الهوة بين المواطن والمؤسسة السياسية والإدارية كما اسهمت في تكريس أزمة الثقة بين الشعب والحكومة. وقد ينعكس هذا السلوك على نفسية المواطن. فقد أصبحت أزمة الثقة وحدة قياس للمواطن العراقي يتم تطبيقها على كل سياسي مخلص أو غير مخلص، مستقل او منتسب لحزب. وهذا الانعكاس النفسي والسلوكي تتحمل مسؤوليته الاحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية لانها لم تخلق حالة انسجام وتوازن بين مصالح الشعب ومصالها. ولم تتفق على خطاب سياسي مسؤول من أجل خدمة المواطن العراقي ثمناً لصوته وتضحيته.

هل توجد إمكانية لترميم الثقة؟

أن موضوع الترميم في أي عملية بناء مهمة صعبة للغاية لانها تبقى حالة ترميم وليس عملية بناء. ولأن الترميم حالة سريعة تعالج حالة معينة والبناء ربما يحتاج الى أستراتيجية طويلة يصعب انتظارها من قبل المواطن. والترميم السياسي سيكون بالتأكيد صعباً جدا وبالذات أذا لم تملك المؤسسة السياسية المعنية دراسات ورؤى وتصورات لكيفية المعالجة. وقد تستطيع الاحزاب والقوى السياسية داخل الحكومة وخارجها ترميم أزمة الثقة المفقودة، بإعطاء تنازلات متبادلة.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com